الأمم المتحدة S/2017/1109

مجلس الأمن

Distr.: General
26 December 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، المقدَّم عملا بالفقرة ٢٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٥٨ (٢٠١٧) والفقرة ٥٥ من قرار المجلس ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما فيها معلومات عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ٢٣ آب/أغسطس إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثانيا – لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف – التطورات السياسية

٢ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توتر العلاقات بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ففي حين رأت الحكومة الاتحادية أن الولايات الأعضاء في الاتحاد تتخذ قرارات ثنائية بشأن العلاقية الخارجية الثنائية للصومال، التي هي من اختصاص الحكومة الاتحادية، زعمت الولايات الأعضاء في الاتحاد أن الحكومة الاتحادية تتخذ قرارات بشأن القضايا الوطنية الرئيسية دون إشراكها في ذلك. وزادت المواقف المتباينة إزاء أزمة الخليج من حدة التوترات؛ فقد انشقت بونتلاند والإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية والإدارة المؤقتة لولاية غلمدغ علناً عن موقف الحياد الذي أعلنته الحكومة الاتحادية. ومما جعل العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أشد ضعفاً أمام الضغوط الداخلية والخارجية عدم كفاية الجهود الرامية إلى ترسيخ العلاقة بينهما، وعدم وجود آلية تضم قادة الحكومة الاتحادية والولايات للتشاور والبت في المسائل السياسية الرئيسية.

٣ – وفي الإدارة المؤقتة لولاية هيرشبيلي، انتخبت الجمعية الإقليمية محمد عبدي واري رئيساً للولاية في ١٦ أيلول/سبتمبر. وكانت جمعية الولاية الإقليمية لهيرشبيلي قد عزلت سلفه، علي عبد الله أوسوبلي، في آب/أغسطس بدعوى ضعف أدائه وعدم تشاوره مع الجمعية. وتولى الرئيس واري منصبه رسمياً في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في حفل حضره رئيس الوزراء حسن علي خيري ورؤساء جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وممثلي الخاص للصومال وممثلون من المجتمع الدولي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي تلك الأثناء، تصاعدت التوترات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية وسط محاولات مزعومة قام بها عناصر داخل الحكومة الاتحادية لإضعاف بعض قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد. وشهدت الإدارة المؤقتة لولاية غلمدغ والإدارة المؤقتة لولاية المنطقة الجنوبية الغربية اضطرابات سياسية حيث قُدمت اقتراحات متعددة في جمعيتي الولايتين لعزل الرئيسين. وفي الإدارة المؤقتة لولاية غلمدغ، أدى اختلاف الرئيس أحمد دعالي غيلي ''حاف'' ونائبه عربي هاشي عبدي في الموقف إزاء أزمة الخليج إلى مجابهة سياسية بين الطرفين. فقد زعم كلا القائدين في ولايتي غلمدغ والمنطقة الجنوبية الغربية أن المحاولات الرامية إلى إقصائهما جرت برعاية أفراد في الحكومة الاتحادية. وجاءت ادعاءات مماثلة من إدارة ولاية جوبالاند أيضاً.

٥ - وعقد رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد الخمس اجتماعاً تشاورياً في كسمايو بولاية جوبالاند في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، دون حضور ممثلي الحكومة الاتحادية. وركز الاجتماع على مسائل منها التعاون في ما بين الولايات الأعضاء في الاتحاد، والعلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والكفاح ضد حركة الشباب. وشكَّل رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد ''مجلس التعاون بين الولايات'' وقرروا مؤقتاً تعليق جميع أشكال التعاون مع الحكومة الاتحادية، بما في ذلك التعاون بشأن المسائل التشريعية وعملية الاستعراض الدستوري، ريثما تتم تسوية المسائل الرئيسية التي أدت إلى توتر علاقاتها مع الحكومة الاتحادية.

٦ - وعقب اجتماع كسمايو وبعد الهجوم المميت الذي شنته حركة الشباب في مقديشو يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، دعا الرئيس محمد عبد الله محمد ''فرماجو'' قادة جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى عقد اجتماع تشاوري في مقديشو بشأن التطورات السياسية والأمنية. فانعقد الاجتماع التشاوري في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وصدر إثره بيان اتفق فيه المشاركون على تكثيف عمليات الأمن في جميع أنحاء البلد، وبناء علاقة عمل قائمة على التعاون وتوافق الآراء والثقة، والامتناع عن القيام بأنشطة يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي. واتفقوا أيضاً على إنشاء لجنة فنية للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بنظام الحكم الاتحادي في غضون ستة أشهر.

٧ - وفي ''صوماليلاند''، جرت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر الانتخابات الرئاسية التي تأخرت منذ مدة طويلة. وأُعلن فوز موسى بيهي عبدي، عضو حزب السلام والوحدة والتنمية (كوليي) الحاكم، بعدد ٣٠٥ ٩٠٩ من الأصوات (٥٥,١٩ في المائة)، مقابل مرشح حزب المعارضة الوطني الرئيسي (الوضاني) الذي فاز بـ ٢٢٦ ٢٩٠ صوتاً (٤٠,٧٣ في المائة). وأثار حزب الوضاني اعتراضات مفادها أن الانتخابات كانت متحيزة لصالح الحزب الحاكم. وأدى شيوخ العشائر دوراً رئيسياً في حل الخلافات وأعلن المراقبون المحليون والدوليون، بما في ذلك فريق من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أن التصويت كان منصفاً ونتائجه ذات مصداقية. وأقرت المحكمة العليا النتائج في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - التطورات الأمنية

٨ - ظلت الحالة الأمنية العامة متقلبة في جميع أنحاء الصومال، بما فيها مقديشو، على الرغم من تفعيل قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو وتعزيز التدابير الأمنية. وفي آب/أغسطس، وقعت عدة حوادث

تفجير بواسطة أجهزة متفجرة يدوية الصنع كانت محمولة على مركبات، وذلك أساساً في جوار طريق مكرمة المكرمة، وهي منطقة يتردد عليها المسؤولون الحكوميون ويوجد فيها بعض المؤسسات التجارية. وكان هناك مقدار ثابت من الاشتباكات المسلحة المنخفضة الحدة والجريمة والحوادث المتعلقة بالإرهاب في أيلول/سبتمبر، حيث وقع هجومان واسعا النطاق بواسطة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات. واستمرت عمليات الاغتيال الموجهة ضد أفراد معينين في المدينة حيث وقعت ١٢ حادثة اغتيال استهدفت بعضاً من رجال الأعمال وأفراد الأمن وموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الحكوميين.

٩ - وبعد هدوء الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات لمدة قصيرة في أيلول/سبتمبر، وقع تفجير انتحاري بواسطة جهاز مماثل في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عند مفترق طرق رئيسي بالقرب من فندق سفاري في مقديشو، أعقبه انفجار آخر على بعد بضعة كيلومترات. وقُتل بسببه عدد يقدر بحوالي ٥١٢ شخصاً وجُرح ٢٣٠ شخصاً آخر وفُقد ٧٠ شخصاً، في ما يُعتبر أكثر الهجمات الإرهابية دموية في تاريخ الصومال. وكان من بين القتلى موظفة وطنية كانت تعمل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهجوم يحمل توقيع حركة الشباب رغم أن الجماعة لم تعلن مسؤوليتها عنه.

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استهدف هجوم مركَّب فندق ناسا هبلود ٢ في مقديشو وقتل فيه ٢٣ شخصا، من بينهم وزير الداخلية وشؤون الاتحاد والمصالحة في الإدارة المؤقتة لولاية المنطقة الجنوبية الغربية، مادوبي محمد نونو. وأصيب في ذلك الهجوم ثلاثون شخصاً بجراح، منهم موظف وطني تابع لبرنامج الأغذية العالمي. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم. وأُقيل المدير العام للجهاز الوطني للاستخبارات والأمن ومفوض قوة الشرطة الصومالية من منصبيهما على إثر الهجومين اللذين وقعا في ١٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي المنطقتين الجنوبية والوسطى، واصلت حركة الشباب إطلاق أجهزة متفجرة يدوية الصنع متحكّم فيها عن بُعد ونصب كمائن وشن هجمات الكر والفر، لا سيما ضد قوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تنتقل على طول طرق الإمداد الرئيسية في مناطق باي وباكول وشبيلي. فقد شنت حركة الشباب أربعة هجمات واسعة النطاق على بلدات ومنشآت أمنية في هذه المناطق، أي في بولو غدود وبيليت قاوا وعيل واق وأفغويي. كما سُجلت زيادة في عدد الهجمات التي شنتها حركة الشباب بمحاذاة منطقة الحدود بين كينيا والصومال في الفترة التي سبقت الانتخابات التي أعيدت جدولتها في كينيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وسُجل ما لا يقل عن ثمان هجمات شنتها حركة الشباب في هذه الفترة، مقابل هجومين في أيلول/سبتمبر وثلاثة هجمات في آب/أغسطس.

١٢ - ووقعت مواجهات مسلحة بين الفينة والأخرى بين حركة الشباب وقوات الأمن الصومالية في بونتلاند. فقد أطلق مقاتلو حركة الشباب ست قذائف هاون على قرية أُف - أورور في جبال غلغلا يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من معسكر قوات الأمن في بونتلاند. ولم يُبلَغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث. وأفادت التقارير بتنقل ونشاط أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من قرية بوصاصو في بونتلاند، وبزعمهم المسؤولية عن هجوم انتحاري وقع خارج مخفر الشرطة في بوصاصو يوم ٤ تشرين الأول/ أكتوبر. وادعى تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عن هذا الهجوم. كما وردت تقارير تفيد بقدوم مقاتلين من اليمن إلى مناطق في بونتلاند.

١٣ - ولئن ظلت الحالة الأمنية في ''صوماليلاند'' هادئة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد وقع بعض القلاقل قبل الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وبعدها، لا سيما المظاهرات العنيفة التي قام بها أنصار أحزاب المعارضة في هرجيسا الجديدة وعيرغابو، في منطقة سناج المتنازع عليها، وفي بوراو في ''صوماليلاند''.

جيم - التطورات الاقتصادية

١٤ - كان اقتصاد الصومال على درب الانتعاش قبل حلول الجفاف. ويبدو أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تضاءل من ٣,٢ إلى ٢,٤ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وكان قطاع الزراعة على وشك الانهيار بسبب الجفاف، إضافة إلى فقدان المحاصيل وقلة فرص العمل في الأرياف ونقص المياه والمراعي على نطاق واسع وزيادة نفوق الماشية. وأدى الجفاف وانعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع الأغذية، كما أفاد صندوق النقد الدولي بأن معدل التضخم من المتوقع أن يرتفع من ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٦ إلى ٢,٩ في المائة عام ٢٠١٧. وقد ارتفعت أسعار المحاصيل ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الجفاف، مما أثر على القدرة الشرائية للأسر المعيشية.

١٥ - ووضعت الحكومة الاتحادية إطاراً للسياسات العامة واتخذت تدابير تيسيرية لتحسين أداء القطاعين الاقتصادي والمالي. بيد أن فعالية هذه التدابير عموماً في زيادة الإيرادات لا تزال محدودة، حيث لا تزال تلك الإيرادات مقيدة إلى حد كبير بسبب الإفراط في الاعتماد على قاعدة الإيرادات الصغيرة وعدم وجود اتفاق سياسي مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تقاسم الإيرادات. وزادت الإيرادات المحلية بالقيمة الاسمية بنسبة ١٥ في المائة خلال السنة المنتهية في أيلول/سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦. وارتفع نمو المنح بنسبة ٢٣ في المائة. وبلغت الإيرادات المحلية ١١٢،٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦ (حوالي ٢،٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويُتوقع أن تصل إلى ١٣٧،٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وأعاق ضعف تعبئة الإيرادات قدرة الحكومة على تقديم الخدمات إلى المواطنين. وأسهمت توقعات الإيرادات غير الواقعية، مقترنة بضعف ضوابط الإنفاق، في تراكم المتأخرات.

١٦ - وتواصل الحكومة قيادة برنامج واسع النطاق لإصلاح تدبير الشؤون الاقتصادية، يشمل اعتماد نظام آلي لجمع الإيرادات وإدارة النفقات، وتنظيم القطاعات، والقدرات الإحصائية، وخطة لإصلاح العملة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، رحب صندوق النقد الدولي بالتزام السلطات الصومالية بالسياسات العامة والإصلاحات الرامية إلى إحياء المؤسسات الاقتصادية والمالية الرئيسية، واصفاً أداء السلطات الصومالية في إطار البرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بأنه ''مُرضٍ بوجه عام''. كما أقر الميزانية البالغة ٢٧٤ مليون دولار لعام ٢٠١٨ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر.

١٧ - وقد سُنت تشريعات هامة هذا العام، تعزِّز مصداقية خطة الإصلاح الحكومية والوضع المالي والائتماني للصومال. ويهيِّء قانون الاتصالات، الذي ينص على تنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأساس القانوني لإصدار تراخيص للمشغلين الحاليين وإمكانية إدخال منافسين جدد. وللقانون أهمية بالغة أيضاً بالنسبة للشؤون المالية الحكومية، حيث إن إيرادات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعادل حوالي ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها لم تسهم إلا بقدر قليل جداً من حيث الضرائب.

ثالثا – دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف – إقامة دولة اتحادية قادرة على العمل

١ – تعميق النظام الاتحادي

١٨ – لم يتحقق سوى تقدم سياسي محدود في عملية تكوين الاتحاد خلال النصف الأول من فترة التقرير، لأن المشاورات السياسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن المسائل المتعلقة بتكوين الاتحاد قد تعثرت في البداية. وارتبط ذلك بالتوترات حول أزمة الخليج وعدم وجود منتدى مقبول للمناقشة واتخاذ القرارات بشأن مسائل هامة منها توزيع السلطات وإدارة ومراقبة الموارد الطبيعية والبنى التحتية الاستراتيجية مثل الموانئ، وتوزيع الإيرادات، والوضع القانوني لمنطقة بنادير (مقديشو). إلا أن قادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد اتفقوا، عقب الاجتماع التشاوري الذي عقد في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على تكليف لجنة فنية بوضع خيارات من شأنها أن توفر الأساس للتوصل إلى تسوية سياسية بشأن هذه المسائل الرئيسية. كما أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الوطني في ٣ كانون الأول/ديسمبر تُسهم في تعميق النظام الاتحادي، وأبرزُها الاتفاق السياسي على توزيع الشرطة، والاتفاق على نموذج للعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

٢ – مراجعة الدستور

١٩ – كان التقدم المحرز في عملية مراجعة الدستور متفاوتاً. فعلى الرغم من انتكاسات وقعت في البداية، وعقب اجتماعات عقدها الرئيس فرماجو، قامت وزارة الشؤون الدستورية واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه واللجنة البرلمانية المشتركة للإشراف على مراجعة الدستور، بدعم من فريق الأمم المتحدة المتكامل للدعم الدستوري، بوضع خارطة طريق موحدة ومذكرة تفاهم تحدِّد توزيع الأدوار والمسؤوليات المتفق عليه. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت وزارة الشؤون الدستورية ولجنة مراجعة الدستور واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه على مذكرة التفاهم وأقرت خارطة الطريق الموحدة للمرحلة التالية من عملية مراجعة الدستور. ومن المتوقع أن يمهِّد ذلك الطريق لعقد المؤتمر الدستوري الوطني المتأخر.

٣ – منع نشوب النزاعات العنيفة وتسويتها

٢٠ – بخصوص الأزمة السياسية التي تعترض الإدارة المؤقتة لولاية غلمدغ، وعقب الاجتماع الذي عقدته الحكومة الاتحادية مع ممثلي الولايات الأعضاء في الاتحاد في مقديشو في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس فرماجو نائب الرئيس هاشي إلى مقديشو بهدف التوسط في المباحثات التي جرت بينه وبين الرئيس ”حاف“. أعضاء ولاية غلمدغ في البرلمان الاتحادي من أجل تشجيعهم على الوحدة. والتقى ممثلي الخاص أيضاً نائب الرئيس هاشي لتشجيعه على التوصل إلى حل للأزمة السياسية. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) مشاورات بين ولاية غلمدغ وحركة أهل السنة والجماعة في نيروبي للتحضير للمناقشات المقبلة، تلتها حلقة عمل في جيبوتي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تضمنت مناقشات أولية بشأن مسائل التسوية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس ”حاف“ وزعيم أهل السنة والجماعة، الشيخ شاكر، أنهما قد توصلا إلى اتفاق أولي بشأن تقاسم السلطة، تم التوقيع عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر بحضور الحكومة الاتحادية ورؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد. واتفق الطرفان على

الدخول في مرحلة ثانية من المناقشات في مدينة طوسمريب لوضع تفاصيل الاتفاق. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية والهيئة الحكومية الدولية والشركاء الدوليين لكفالة اتباع نهج منسق في هذا الشأن.

٢١ - وظلت الحالة في غالكعيو مستقرة ولكنها هشة. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، عقدت سلطات بونتلاند وغلمدغ، بدعم من الأمم المتحدة، مؤتمر سلام في غالكعيو من أجل دراسة سبل التنفيذ الكامل للاتفاقات السابقة وتعزيز التعايش السلمي. وقد شُكلت لجنة سلام شملت ٣٦ عضوا في ٨ أيلول/سبتمبر لتحل محل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. واستمر الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإنشاء الشرطة المشتركة في غالكعيو وتدريبها، وهي مبادرة تندرج ضمن اتفاق وقف إطلاق النار، حيث تم تدريب ١٠٠ شرطي إضافي من بونتلاند وغلمدغ. ويواصل ضباط الشرطة المدربين البالغ عددهم ٢٠٠ فرد تسيير دوريات شرطة مشتركة خلفت ردود فعل إيجابية من جانب المجتمع المحلي.

٢٢ - وظلت العلاقات متوترة بين رئيس الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية، شريف حسن، والمعارضة. حيث ألقي القبض في أيلول/سبتمبر على ثلاثة أعضاء من مجلس الإنقاذ المعارض في المنطقة الجنوبية الغربية، ولكن أفرج عنهم في وقت لاحق بناء على أوامر من كبير القضاة، الأمر الذي أدى إلى توجيه اتهامات ضد كبير القضاء بالتواطؤ مع المعارضة. وخفتت الدعوات المنادية بعزل الرئيس شريف حسن جراء التحسن التدريجي الذي طرأ على العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، في أعقاب اجتماعهما التشاوري.

٢٣ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت ''صوماليلاند'' و ''ولاية خاتمة'' التي أعلنت نفسها ولاية قائمة بذاتها اتفاقاً من خمس نقاط في عينبو، بمنطقة صول، لتمهيد الطريق لإقامة الوحدة فيما بينهما وتقويض مطالبات بونتلاند بمناطق صول وسناج وتُوجدير المتنازع عليها. واندلعت التوترات بين ''صوماليلاند'' وبونتلاند في المناطق المتنازع عليها قبل الانتخابات الرئاسية في ''صوماليلاند'' في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وأوعز برلمان بونتلاند إلى رئيس بونتلاند عبد الولي محمد علي ''غاس'' بمنع ''صوماليلاند'' من إجراء انتخابات في المناطق المتنازع عليها، باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر. وعشية الانتخابات الرئاسية، تعززت صفوف قوات بونتلاند في طوكرك وبالقرب من بوهودلي في منطقة تُوجدير، مما دفع ''صوماليلاند'' إلى نشر وحدات عسكرية ثقيلة في كلتا المنطقتين. وهدأت حدة التوتر عندما سحبت بونتلاند قواتها بعد ما قام به ممثلي الخاص وممثلون عن المجتمع الدولي مع قيادات ''صوماليلاند'' وبونتلاند.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تقديم التدريب لموظفيها على مهارات الوساطة، وبناء قدرات النساء أعضاء البرلمان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال تسوية النزاعات. وقدمت أيضاً مشورة متخصصة إلى الحكومة الاتحادية بشأن صياغة إطار للمصالحة الوطنية، وواصلت دعم العديد من الولايات الأعضاء في الاتحاد في مبادرات المصالحة المحلية الخاصة بها. وفي إطار جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز المصالحة وتسوية النزاعات من جانب الحكومة الاتحادية والجهات المعنية الأخرى، بدأت البعثة في إعداد ملف فريد يتضمن مواد مرجعية بشأن هذه المواضيع، وسيشكِّل الأساس لندوة وطنية بشأن السلام والمصالحة من المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٨، ستربط الصلة بين الممارسين وكبار ممثلي الحكومة الاتحادية وبين ممثلي الولايات الأعضاء في الاتحاد والخبراء الوطنيين والدوليين في مسألة الصومال، وذلك بغرض إقامة ''شبكة معارف'' مشتركة.

٤ - دعم الانتخابات العامة

٢٥ - في كانون الأول/ديسمبر، سجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات سبعة أحزاب سياسية، وكان ذلك خطوة أساسية في التحضير للانتخابات العامة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتمشياً مع قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٦، تسجل الأحزاب نفسها مؤقتاً، على أن يتم التسجيل الرسمي بعد تسجيل الناخبين المؤهلين.

٢٦ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أجرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات دراسة جدوى بشأن تسجيل الناخبين، بدعم من الأمم المتحدة. وتم تقييم منهجيات تسجيل الناخبين في سياق الصومال، وهي منهجيات تفتقر إلى بيانات تسجيل وطنية. والتمست الدراسة ردود الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وأثار المحاورون عدداً من المسائل، من بينها ما يلي: إمكانية الوصول إلى المناطق والأمن؛ والمشردون داخلياً والبدو الرحل؛ والحاجة إلى وضع إطار قانوني انتخابي وقانون جنسية معدَّل من أجل تحديد الناخبين المؤهلين؛ والحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الدستورية المتبقية. وسوف تساعد الدراسة على الحسم في تحديد منهجية لتسجيل الناخبين في عام ٢٠١٨ من أجل تنفيذها في عام ٢٠١٩.

٢٧ - وفي أيلول/سبتمبر، أُنشئت فرقة عمل انتخابية على الصعيد الاتحادي تضم ممثلين من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، ومكتبي الرئيس ورئيس الوزراء والممثلين البرلمانيين والوزارات المختصة الأخرى. والهدف الذي تنشده فرقة العمل هو تعزيز التنسيق داخل الحكومة الاتحادية بشأن المسائل المتعلقة بصياغة قانون الانتخابات، بما في ذلك دراسة النظم الانتخابية. وقدمت الأمم المتحدة المشورة التقنية بشأن النظم الشاملة للتمثيل، بما في ذلك تلك التي تلائم بيئات ما بعد النزاع.

٢٨ - وتعكف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والجهات المانحة على وضع الصيغة النهائية لبرنامج المرحلة التالية من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للانتخابات في الصومال، مع التركيز على الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها في عام ٢٠١٨. وأصدرت البعثة أيضاً كتيباً عن شتى منتجات الاتصالات والخدمات التي أعدتها من أجل دعم العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بغرض استخدامه كدليل للانتخابات العامة في الصومال في عام ٢٠٢١.

باء - المسائل الشاملة

١ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٩ - على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في تمثيل المرأة في البرلمان الاتحادي، لا يزال يشكل النهوض بأدوار المرأة في القيادة وصنع القرار مهمة شاقة. فالنساء غير ممثلات بشكل ملحوظ في اللجان البرلمانية، ومن ضمنها اللجنة المشتركة للإشراف على مراجعة الدستور التي تتولى مراجعة الدستور المؤقت.

٣٠ - ومن أجل إسناد دور أكبر للنساء، عقد ممثلي الخاص مشاورات في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر مع مجموعة من ١١ من النساء الأعضاء في البرلمان وقادة المجتمع المدني، اعتُبرت خلالها المصالحة المحلية واستعراض الدستور وانتخابات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ كأولويات. وتعتزم هذه المجموعة الاجتماع بصفة منتظمة.

٣١ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد ممثلي الخاص ''اليوم المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن'' السنوي، الذي حضره أكثر من ٥٠ من القيادات النسائية التي تمثل المجتمع المدني ومؤسسات حكومات الولايات والمؤسسات الاتحادية. وسلط هذا الحدث الضوء على دور المرأة الهام في جهود السلام والمصالحة في الصومال، وشدد على الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة ودورها في اتخاذ القرارات وتعزيز سبل حمايتها، لا سيما في أوساط المشردين داخلياً.

٢ - تمكين الشباب

٣٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الحكومة الاتحادية السياسة الوطنية للشباب، التي وُضعت بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعقدت وزارة الشباب والرياضة الاتحادية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، ثلاثة معتكفات مع وزارات الشباب من الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل زيادة التنسيق داخل القطاع. وتساعد الأمم المتحدة الوزارات حالياً الجهود المبذولة لوضع خطة عمل مشتركة لفترة سنتين من أجل تنفيذ السياسة المتعلقة بالشباب. واستضافت وزارة الشباب والرياضة والأمم المتحدة مؤتمر الشباب الوطني الثاني في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وحضره مبعوثي المعني بالشباب وضم ٣٠٠ شاب لمناقشة دور الشباب في تنفيذ السياسة المتعلقة بالشباب والخطة الإنمائية الوطنية وتحديد أولويات الشباب. وتواصل الأمم المتحدة توسيع حافظة الشباب، وتوسيع نطاق برامج عمالة الشباب، ووضع برامج جديدة بشأن مشاركة الشباب في الحياة السياسية، ومنع التطرف العنيف ومكافحته بقيادة الشباب، ودعم رواد المشاريع الشباب والأشخاص المشردين داخلياً.

٣ - تنسيق الشؤون الإنمائية

٣٣ - في آب/أغسطس، أقرت الحكومة الاتحادية إطاراً جديداً للمعونة يستند إلى هياكل ميثاق الاتفاق الجديد في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، مع إدخال تعديلات عليه من أجل مواءمته مع الخطة الإنمائية الوطنية. واعتُمد إطار جديد للمساءلة المتبادلة للشراكة الجديدة من أجل الصومال للسلام والاستقرار والرخاء في منتدى الشراكة الصومالية الذي عقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر، مما هيأ إطاراً متيناً للتعاون المشترك والمساءلة بين الصومال والشركاء الدوليين ولمتابعة ميثاق الاتفاق الصومالي الجديد.

٣٤ - وتحت قيادة الحكومة الاتحادية، وبفضل المشاركة الاستباقية للولايات الأعضاء في الاتحاد، تضافرت جهود الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي عند إعداد تقييم الاحتياجات من جراء تأثير الجفاف ليُسترشد به في وضع إطار الإنعاش وبناء القدرة على الصمود، وتحديد هذا الإطار. وبينما تظل المبادرة ملتزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الحيوية، فإنها تدعم الصومال في فهم دوافع الضعف وتبيِّن حلول التنمية المستدامة التي يمكن أن تساعد المجتمعات على التكيف مع الجفاف وبناء القدرة على الصمود في وجهه وكسر الحلقة المفرغة للكوارث المتكررة.

رابعا – النهج الشامل إزاء الأمن

ألف – التنسيق الدولي

٣٥ – عقد الفريق التنفيذي للنهج الشامل إزاء الأمن برئاسة رئيس الوزراء اجتماعه الأول في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم أعمال مختلف عناصر النهج الشامل. وتقود كل عنصر الوزارةُ الاتحادية المعنية، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار تضافرت جهود الشركاء الدوليين مع أولويات الحكومة الاتحادية، على النحو المتفق عليه في ميثاق الأمن الذي أقر في مؤتمر لندن في ١١ أيار/مايو. وخلال اجتماع الفريق التنفيذي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفق الحاضرون على دعم وضع خطة انتقالية تقودها الصومال لتمكين المؤسسات الأمنية الصومالية من تحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن بدلا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة منسقة واستراتيجية.

باء – عناصر النهج الشامل إزاء الأمن

العنصر ١

تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز فعاليتها

٣٦ – اتفقت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليون، في البيان الذي اعتمده مؤتمر الأمن الصومالي الذي عقد في مقديشو في ٤ كانون الأول/ديسمبر، على أن تواصل البعثة العمل صوب نقل مشروط للمهام، مع تنفيذ المهام ذات الأولوية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧). ويتواصل بذل الجهود من أجل تفعيل البعثة، حيث تعمل الوحدات التمكينية في قطاعات البعثة الأربعة المتبقية، بالإضافة إلى الوحدتين التمكينيتين التشغيليتين في القطاعين ١ و ٥. ولا يزال جعل الوحدات التمكينية للبعثة أكثر فعالية يمثل مهمة صعبة. ولا تزال حركة الشباب تستهدف طرق الإمداد الرئيسية، فقد طورت استخدامها للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مع زيادة تعقُّد إمكانيات التنقل بسبب تأثير الطقس. وأثّر انهيار قاعدة ليغو الأمامية للعمليات على طريق الإمداد الرئيسي في مقديشو وبيدوا تأثيراً سلبياً أيضاً على تقديم الدعم بالطرق البرية، مما اضطر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى نقل حصص الإعاشة عن طريق الجو إلى المواقع في القطاع ٣، مع ما يقترن بذلك من ارتفاع تكاليف الميزانية.

٣٧ – ومن أجل التخفيف من التهديد الذي تشكله أخطار المتفجرات، قيّمت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام حالة ٢٨ قرية وبلدة و ٧٥٨ كيلومتراً من شبكة الطرق، ما أدى إلى تدمير ١٧٨ قطعة متفجرة من مخلفات الحرب، وذلك دعماً لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم أيضاً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال تنظيم حلقتها الدراسية الثالثة لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لفائدة قوات الأمن الصومالية، التي عقدت في مقديشو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، بمشاركة الشركاء الدوليين. ورداً على هجوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تولت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام نشر المستشارين التقنيين والعاملين الطبيين وأفرقة الكلاب للكشف عن المتفجرات بحثاً عن أجهزة متفجرة ثانوية في موقع الانفجار، وشمل ذلك توفير مهندسين للعمليات القتالية، مزودين بالمعدات الثقيلة اللازمة لإزالة الركام من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٨ - وقد وقعت حتى الآن أوغندا وإثيوبيا ونيجيريا على مذكرة التفاهم الثلاثية من أجل تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي، بينما توجد جيبوتي وبوروندي وكينيا بصدد اختتام مفاوضاتها ذات الصلة بالموضوع. وستيسِّر مذكرة التفاهم الثلاثية سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل الاكتفاء الذاتي والمعدات التي فقدت في الأعمال القتالية. ونظم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أيضاً حلقة عمل يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في مقديشو لإطلاع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على إجراءات التشغيل الموحدة لمجالس التحقيق المشتركة في إطار مذكرة التفاهم الثلاثية الأطراف. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على تقديم مطالباتها إلى الأمم المتحدة لتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات المفقودة أو التالفة.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّر مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سحب جميع الجنود البوروندييين الـ ٣٣٥ والجنود الجيبوتيين الـ ٣١ في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي نشرت في عدادو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتأمين العملية الانتخابية المنعقدة في غلمدغ في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٤٠ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، دعا رئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى عقد مؤتمر للجهات المانحة في مقديشو لإطلاق نداء لتقديم تبرعات لفائدة الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بلغت ٥٩١ ٣٨٨ دولاراً وتبرعات لفائدة الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي بلغت ٢,٧ ملايين دولار. وجرى تعزيز الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي بمساهمة قدرها ٩ ملايين دولار من الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

العنصر ٢

تعزيز مؤسسات الأمن الصومالية

٤١ - العنصر ٢ - ألف: وزارة الدفاع والجيش الوطني الصومالي: بدأ تقييم التأهب العملياتي للجيش الوطني الصومالي في ١٠ أيلول/سبتمبر بقيادة الحكومة الاتحادية ودعم من الشركاء الدوليين. وقد استعرضت أفرقة التقييم أكثر من ٨٠ في المائة من جميع وحدات الجيش على مستوى الكتيبة وما فوقها، وذلك بهدف تقييم القدرات العسكرية من أجل توجيه عملية نقل المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الجيش الوطني الصومالي. وحدّد التقييم قيوداً رئيسية تعرقل قتال حركة الشباب وتتمثل في وجود نقص في ما يلي: الأفراد العسكريون؛ والدعم اللوجستي؛ والأسلحة والذخائر والقدرة على الحركة. وعملت الحكومة الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة معاً لوضع مفهوم ''الحجم الأمثل'' الذي يراد منه، بالاقتران مع تقييم التأهب العملياتي، توجيه عملية إعادة تنظيم القوة تمشياً مع الهيكل الأمني الوطني. ووضعت حكومة الصومال الاتحادية على إثر نتائج التقييم توصيات مفصلة تتضمن ما يلي: (أ) إعادة صياغة مدونة سلوك الجيش الوطني الصومالي؛ (ب) وإطلاق عملية مساءلة بيومترية ترتبط بتسديد الأجور المستحقة للجنود؛ (ج) وضرورة إحالة عدد كبير من الجنود على التقاعد من أجل بلوغ ''الحجم الأمثل'' للقوات؛ (د) وضرورة توفير التوجيه للجيش وصولاً إلى مستوى الوحدات؛ (هـ) والتعجيل بإنشاء فريق للتخطيط لمعالجة ما حُدِّد من أوجه قصور عملياتية.

٤٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُدمج ٤٠٠ ٢ فرد من قوات بونتلاند في الجيش الوطني الصومالي، في خطوة مهمة نحو تنفيذ الاتفاقات السياسية المتعلقة بالأمن. وبإتمام عملية الإدماج هذه،

من المأمول أن تتولى الحكومة الاتحادية الآن المسؤولية عن مسائل دفع الأجور والدعم، وهو ما يبيِّن بوضوح الصلة الرابطة بين توليد الدخل وتقاسم الإيرادات والأمن. وقد أبدت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد التزاماً سياسياً بعملية إعادة تنظيم القطاعات، مع إعادة رسم حدود الجيش الوطني الصومالي لتتماشى مع الحدود السياسية.

٤٣ - وواصل المكتب تقديم الدعم إلى ٩٠٠ ١٠ جندي من الجيش الوطني الصومالي في عمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في جميع المواقع. ونظراً لقلة الموارد، فإن خمساً من مواد الدعم الثمانية التي صدر بها تكليف يجري توفيرها بصورة منتظمة حالياً، وهي: حصص الإعاشة الأساسية؛ والوقود؛ والمياه؛ والنقل؛ والإجلاء الطبي جواً.

٤٤ - العنصر ٢ - باء: الارتقاء بوزارة الأمن الداخلي، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، والشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، ووحدات الشرطة الخاصة، وحرس السواحل: بغية المضي قدماً في تنفيذ نموذج الشرطة الجديد على النحو المبين في الهيكل الأمني الوطني، أنشأت سلطات الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد مؤتمراً لوزراء الأمن الداخلي ومجلساً لمفوضي الشرطة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القومي قراراً بشأن مقترح توزيع ٠٠٠ ٣٢ ضابط شرطة، بتعيين ٥٧١ ٤ ضابط شرطة لكل ولاية عضو في الاتحاد و ١٤٥ ٩ ضابط شرطة للشرطة الاتحادية ومنطقة بنادر. وأقرّ المجلس أيضاً خطط شرطة الولايات، التي تحدِّد استراتيجية كل ولاية عضو في الاتحاد بشأن تطوير جهاز الشرطة فيها حتى عام ٢٠٢٧. وفي إطار العنصر ٢-باء، أقرّ مجلس الأمن القومي استراتيجية الأمن الداخلي الاتحادية؛ وجرى إصلاح الهيكل الإداري لوزارة الأمن الداخلي؛ وأُجري تقييمٌ للتأهب العملياتي خاص بالشرطة.

٤٥ - وبيّن تقرير تقييم التأهب العملياتي للأمن البحري الذي أعدّته بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال وبعثة الأمم المتحدة تفاصيل القدرات والتشريعات والمعدات والأفراد وحالة التدريب في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد و ''صوماليلاند''. وبدعم من المنظمة البحرية الدولية وبعثة الأمم المتحدة، أعدّت وزارة الموانئ والنقل البحري صيغة منقّحة من القانون البحري. وحضر برلمانيون ومسؤولون كبار في الحكومة حلقة عمل في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آب/أغسطس لمناقشة وضع إطار قانوني مستدام للإدارة البحرية الوطنية. وبالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في الصومال، عقدت الحكومة الاتحادية جلسة إحاطة بشأن شؤون المحيطات ومسائل قانون البحار في مقديشو يومَي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر لنواب في البرلمان، وكانت تلك ثاني جلسة إحاطة من نوعها تُعقد في إطار الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٤٦ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم المساعدة إلى الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات في سبيل إعداد استراتيجيتها للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأسدت المشورة إلى الحكومة الاتحادية بشأن ''خطة الحماية (Badbaado)''، التي تحدد الإجراءات والمتطلبات المالية لمواجهة مخاطر المتفجرات والحد من أثرها. وفي مقديشو، أجرت أفرقة الشرطة المعنية بإبطال الذخائر المتفجرة والحاصلة على تدريب من الدائرة، تحقيقاتٍ لاحقة لوقوع انفجارات في ٦٩ مسرحاً لحوادث استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وواصلت الدائرة تدريب شرطة الولايات على إبطال الذخائر المتفجرة وتوفير التوجيه للشرطة الاتحادية في التعامل مع كلاب الكشف عن المتفجرات. وواصلت الدائرة وبعثة الأمم المتحدة تقديم التدريب والمشورة المتخصصة في مجال إدارة الأسلحة من أجل إنشاء لجنة وطنية لمراقبة الأسلحة والذخائر. وحتى الآن، وُسم وسُجِّل أكثر من ٥٠٠ ١٠ قطعة سلاح.

٤٧ - العنصر ٢ - جيم: سيادة القانون والعدالة: بعد حدوث تأخير بسبب المناقشات السياسية الجارية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، توصل مجلس الأمن القومي في ٣ كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق سياسي بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية الذي سيمكّن من بناء مؤسسات العدالة على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي على نحو منهجي في المستقبل.

العنصر ٣

تحقيق الاستقرار والإنعاش المجتمعي وبسط سلطة الدولة

٤٨ - بدعم من بعثة الأمم المتحدة، أتمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة تنقيح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، وهو أحد الأهداف الواردة في ميثاق الأمن. وتشدد الاستراتيجية على القيادة المدنية وتُبرز الروابط بين التدخلات في مجالات الإنعاش المجتمعي والمصالحة والحكم المحلي وسيادة القانون. وتهيِّء الاستراتيجية إطاراً للتخطيط على مستوى الولايات بغية دعم تنسيق التدخلات التي تضعها السلطاتُ في ولايات غلمدغ وهيرشبيلي وجوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية وإدارةُ بنادر الإقليمية، وترتيبها حسب الأولوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت وزارتا الداخلية في ولاية جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية في وضع خطة تحقيق الاستقرار الخاصة بكل منهما بدعم تقني ومالي من وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة الاتحادية ومبادرة الإنعاش المبكر التابعة للمملكة المتحدة وبعثة الأمم المتحدة.

٤٩ - وواصلت الأمم المتحدة والجهات المانحة دعم جهود الحكومة الاتحادية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هشاشة الأوضاع في ولايات غلمدغ وهيرشبيلي وجوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية. وواصل الاتحاد الأوروبي والصندوق الصومالي لتحقيق الاستقرار وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي وتحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات دعمَ تشكيل مجالس محلية لتعزيز المساءلة على صعيد الولايات. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، دشنت الإدارة المؤقتة للمنطقة الجنوبية الغربية أول مجلس محلي في حودر. واستمرت عملية تشكيل المجالس في أربع مقاطعات من المنطقة الجنوبية الغربية وفي خمس مقاطعات من جوبالاند. والسلطات في غلمدغ هيرشبيلي بصدد وضع قوانين للحكومة المحلية.

٥٠ - وواصل الصندوق الصومالي لتحقيق الاستقرار دعم مبادرات تشمل البنى التحتية المجتمعية وإصلاح المرافق الحكومية في عدة مقاطعات. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تشجيع تنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار على مستوى المجتمع المحلي من خلال إزالة مواد خطرة كانت تمس ٥٩ مجتمعاً محلياً. وعلاوة على ذلك، أُجري ١٦٠ تقييماً لبنى تحتية عامة غير عاملة، وأُطلع على نتائجها الشركاءُ في مجال تعزيز القدرة على الصمود والتعافي في المجتمعات المحلية من أجل كفالة سلامة سير العمليات.

العنصر ٤

منع التطرف العنيف ومكافحته

٥١ - في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق نائب رئيس وزراء الصومال وممثل السويد رسمياً العنصر ٤ بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته. وبعد ذلك، عُقدت مائدة مستديرة وطنية ناقشت الخطر الذي يشكّله التطرف العنيف وأسبابه الجذرية والخطوات المقبلة لمعالجة هذه المشكلة. وفي أعقاب إطلاق العنصر ٤ رسمياً، دُمج في أنشطته الجارية منتدى الجهات المانحة القائم أصلاً، وذلك لضمان تنسيق المناقشات التقنية مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الصومالية وتنسيق المساعدة المقدمة إليها.

٥٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، دعمت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتعديل الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدّمت بعثة الأمم المتحدة، بمساعدة المعهد الأوروبي للسلام، الدعم إلى السلطات في غلمدغ وهيرشبيلي وجوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية لوضع خطط عمل محلية تتناول دوافع التجنيد والتشدد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم أيضاً التوصل إلى اتفاق بين الجهات المعنية بشأن التعديلات المدخلة على الاستراتيجية الوطنية وخطط العمل على مستوى الولايات.

٥٣ - واستمر تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين السابقين والتعامل معهم في الصومال بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت البعثة أيضاً توفير تدريب على توحيد عمليات الفرز وانتهت من تنفيذ مشاريع تجريبية في مجال إعادة الإدماج، استفاد منها ١ ٠٠٠ مقاتل سابق وفرد من أفراد المجتمع المحلي. وبالتعاون مع برنامج إعادة تأهيل المنشقين الذي تنفّذه الحكومة الاتحادية، أنتجت البعثة أيضاً مسلسلاً درامياً إذاعياً من ستة أجزاء لتشجيع مقاتلي حركة الشباب على الانشقاق عن حركتهم.

التخطيط للمرحلة الانتقالية

٥٤ - في مؤتمر الأمن الصومالي المعقود في مقديشو في ٤ كانون الأول/ديسمبر، اتفق المشاركون على أنه ينبغي للحكومة الاتحادية أن تضع فوراً خطة انتقالية مراعية للظروف، بالتعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين. واتفق المشاركون على أن يباشَر بالعمل فوراً على وضع خطة انتقالية مراعية للظروف وواقعية وتدريجية تحدَّد لها تواريخ محددة واضحة، وتستند إلى نتائج تقييم التأهب العملياتي، وذلك لنقل مسؤولية الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، أدخلت بعثة الاتحاد الأفريقي تعديلات على انتشارها في القطاعين ١ و ٢، حيث دُمجت قاعدتان أماميتان للعمليات لتشكّلا قاعدة واحدة في القطاع ١، وحُلَّت قاعدتان أماميتان للعمليات في القطاع ٢.

خامساً - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت ١ ٣٠١ إصابة في صفوف المدنيين، ٦٤ في المائة منها نتيجة الهجوم الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر والذي نُسب إلى حركة الشباب (٨٢٨ إصابة). ونُسبت إصابتان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي و ٧٩ إصابة إلى قوات الأمن التابعة للدولة، في حين كانت الميليشيات العشائرية مسؤولة عن ٥٧ إصابة. وإجمالا، اختُطف ٥٨ مدنياً: ٤٥ على أيدي حركة الشباب و ١٣ على أيدي الميليشيات العشائرية، وكان من بينهم عامل في مجال تقديم المعونة. وعلى إثر غارات جوية شنّتها طائرات حربية مجهولة الهوية في جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية، قُتل ١٤ مدنياً وأصيب ١٣ بجروح.

٥٦ - ووقعت عدة حوادث أظهرت أن حرية التعبير ما زالت أمراً صعباً. فقد حُكم على صحفي بالسجن لمدة ١٨ شهراً بتهمة التشهير ونشر أخبار كاذبة في ''صوماليلاند''، وأُلقي القبض على صحفيَّيْن ثم أُخلي سبيلهما دون تهم لتغطيتهما مظاهرة وقعت في جوبالاند. وترتبت على حالة الطوارئ المفروضة في غلمدغ قيود على حرية التعبير والإعلام. وتوفِّي صحفي متأثراً بجروح أصابته جراء هجوم لحركة الشباب في بلد وين بمنطقة حِران في أيلول/سبتمبر. وفي ''صوماليلاند''، أُغلق أحد المنافذ الإعلامية

بدعوى نشره أخباراً زائفة، وحُجبت وسائط التواصل الاجتماعي أثناء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٧ - و في ٢٣ أيلول/سبتمبر، اشتركت بعثة الأمم المتحدة في استضافة اجتماع تشاوري ليوم واحد في مقديشو مع نواب في البرلمان ورؤساء رابطات وسائط الإعلام الصومالية وموظفين من وزارة الإعلام بشأن قانون وسائط الإعلام لعام ٢٠١٦ وتعديلات القانون الذي أقره مجلس وزراء الحكومة الاتحادية. وصبت نتائج الاجتماع التشاوري في المناقشة البرلمانية أثناء القراءة الأولى لمشروع قانون وسائط الإعلام في أواخر أيلول/سبتمبر.

٥٨ - واشترك الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في استضافة حلقة عمل يومَي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا بشأن آليات المساءلة في عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، حضرها مشاركون من بعثة الاتحاد الأفريقي وغيرها من عمليات السلام الإقليمية. وتمخضت عن حلقة العمل مجموعة من المعايير المتفق عليها لآليات المساءلة الفعالة وخطة عمل ترمي إلى التأثير مباشرة على أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الإطار الأوسع للامتثال لحقوق الإنسان.

٥٩ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة تقريراً علنياً بعنوان ''حماية المدنيين: بناء أسس السلام والأمن وحقوق الإنسان في الصومال''. ويغطي التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ويدعو جميع الأطراف في النزاع إلى اتخاذ تدابير لحماية المدنيين أثناء سير العمليات العسكرية والامتثال لحقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني وضمان احترامها. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، أقرّ الفريق القطري للعمل الإنساني استراتيجية ''الأهمية المحورية للحماية''، التي تعزّز اتباع نهج مشترك ومتكامل للحماية في أعقاب مشاورات على مستوى وجود الأمم المتحدة في الصومال.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان

٦٠ - في تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان تقييماً عاماً وأولياً للمخاطر في الشرطة الصومالية. وحددت مخاطر ارتكاب الشرطة للانتهاكات وكذلك التدابير الكفيلة بمنعها. وأبلغت بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي عن ثماني حوادث لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان أسفرت عن ٢٤ إصابة في صفوف المدنيين بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٧. ولا يزال تأخر رد بعثة الاتحاد الأفريقي على الادعاءات، ولا سيما نتائج التحقيقات الأولية ومجالس التحقيق، يعوق الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة في إطار هذه السياسة. ولا يزال طلبٌ للحصول على معلومات مستكملة عن نتائج التحقيق في ادعاء بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين معلقاً من حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقب ورود رسالة من بعثة الاتحاد الأفريقي بتاريخ ١١ تموز/يوليه وعدت فيها بفتح تحقيق وإنشاء مجلس للتحقيق في نهاية المطاف إذا لزم الأمر.

جيم - حماية الطفل

٦١ - تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ من ٩٧٧ ١ حالة تتعلق بانتهاكات خطيرة مست ٦٥٤ ١ طفلاً (٣٧٢ ١ فتى و ٢٨٢ فتاة) من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر. وكانت حركة الشباب مسؤولة عن أكثر من ٦٥ في المائة من هذه الانتهاكات، بما في ذلك ٢٦٢ طفلاً

اختُطفوا أثناء حملة تجنيد نفّذتها الحركة في آب/أغسطس. وأدى التعاون المستمر للآلية المذكورة أعلاه مع البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين السابقين والتعامل معهم ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة، إلى تسليم ٣٢ طفلاً إلى الأمم المتحدة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر بغرض إعادة إدماجهم.

٦٢ - ودعمت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ توعية ١ ٠٧٣ جندياً في بيدوا وبلد وين وعدادو وجوهر ومقر الجيش الوطني الصومالي في مقديشو بشأن حماية وفحص الأطفال. وقد حُدِّدت هوية أربعة أطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبعثة الأمم المتحدة دورة لتدريبي المدرِّبين على معايير حماية الطفل في الفترة من ١١ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة ٢٠ ضابطاً من قوات بونتلاند.

٦٣ - وطرأ ارتفاع حاد في تجنيد الأطفال. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ٦٥٣ حالة تجنيد أطفال: ٧٠ في المائة منسوبة إلى حركة الشباب؛ و ٦ في المائة إلى الميليشيات العشائرية؛ و ١١ في المائة إلى الجيش الوطني الصومالي. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، نظّمت وزارة الدفاع الاتحادية وقيادة الجيش الوطني الصومالي حدثاً رفيع المستوى في مقر قيادة الجيش في إطار جهد توعوي على نطاق البلد لتعزيز وعي الجنود ومعرفتهم بموضوع حماية الطفل، ولتدعيم السياسات الرامية إلى منع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الصومالية.

دال - منع العنف الجنسي

٦٤ - استمر ورود تقارير إلى الأمم المتحدة تفيد بوقوع أعمال العنف الجنسي من جميع أنحاء البلد، مسَّت في الغالب النساء والفتيات النازحات اللواتي يعشن في مستوطنات النازحين. وتلقت آلية الرصد والتحليل والإبلاغ، عن طريق ترتيباتها للتحليل والإبلاغ، أنباء عن ست حالات من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وأبلغت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن تسع وخمسين حادثة من حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، همّت ٥٨ فتاة وفتى واحداً. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وفّرت المجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني خدمات لفائدة ١٣ ٠٨٣ من الفتيات و ٦ ٨٠٦ من الفتيان و ٢٣ ٢٥٧ من النساء و ٨ ٢٣١ من الرجال تندرج ضمن أنشطة الوقاية وبناء القدرات في ما يتعلق بالعنف الجنساني. ويشكل التقصير في الإبلاغ عن الحالات بسبب الخوف من الانتقام وقلة فرص الوصول إلى خدمات الشرطة شاغلا رئيسياً. وفي الوقت الذي تحسَّن فيه تقديم خدمات الدعم لضحايا العنف الجنسي في الصومال، لا تزال هناك ثغرات في الحماية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، مثل منطقتي باكول وباي في ولاية المنطقة الجنوبية الغربية. وعُقد منتدى تشاوري لاستعراض خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع في الصومال يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في مقديشو، واعتمدت خلاله كل من بونتلاند وغلمدغ وهيرشبيلي هذه الخطة.

سادسا - الحالة الإنسانية

٦٥ - تم تجنب حدوث مجاعة واسعة النطاق في الصومال حتى الآن بفضل استمرار الاستجابة الإنسانية. وتُظهر آخر التحليلات أن احتياجات الأمن الغذائي تبلغ تقريباً ضعف متوسط السنوات

الخمس، مع مرور ما يُقدَّر بنحو ٠٠٠ ٤٤٤ ٢ شخص في مرحلة الأزمة و ٠٠٠ ٨٦٦ شخص في مرحلة الطوارئ. وتشمل المناطق ذات الأولوية بالنسبة للاستجابة كلا من سناج وصول في الشمال وأجزاء من غلمدغ وهيرشبيلي والمنطقة الجنوبية الغربية في الجنوب. ومن بين الأولويات أيضاً مستوطنات النازحين في المناطق الحضرية مثل بيدوا وغاروي وهرجيسا. ويتلقّى ما يزيد على ثلاثة ملايين من الناس شهرياً مساعدة لإنقاذ حياتهم ودعم أسباب معيشتهم. وساعدت المجموعة المعنية بتوفير الأغذية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، على استحداث الأدوات اللازمة لضمان حضور النساء والفتيات المستضعفات عندما توزَّع الأغذية.

٦٦ - ولا يزال إجمالي الاحتياجات الإنسانية مرتفعاً مع وجود ما يُقدَّر بنحو ٢,٦ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وكانت الأمطار التي هطلت أثناء موسم الأمطار القصير في تشرين الأول/أكتوبر موزّعة بشكل غير منتظم وانخفض مقدارها بحوالي ٥٠ في المائة عن المتوسط في معظم المناطق، وليس من المتوقع أن يُحسِّن هطول الأمطار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر التوقعات المتصلة بالمحاصيل. وسيكون من المطلوب مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إضافة إلى زيادة المساعدة في أسباب المعيشة من أجل الحيلولة دون استمرار انزلاق السكان المعرضين للخطر أكثر في حالة انعدام الأمن الغذائي.

٦٧ - وبلغت مستويات سوء التغذية المستويات المسجلة عادة في حالات الطوارئ في عدد من المواقع، ولا سيما في صفوف السكان النازحين. وعموماً، يحتاج ما يناهز ٠٠٠ ٣٨٨ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد إلى دعم تغذوي حيوي، ويشمل العلاج المنقذ للحياة لأكثر من ٠٠٠ ٨٧ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد. وتستمر معدلات سوء التغذية في الارتفاع، ويبلغ متوسط معدلات انتشار سوء التغذية الحاد الشامل الآن ١٧,٤ في المائة، أي يتجاوز عتبة الطوارئ البالغة ١٥ في المائة. والنازحون، بمن فيهم أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من النساء الحوامل، هم الآن أكثر عرضة للإصابة بسوء التغذية.

٦٨ - وبنزوح أكثر من ٠٠٠ ٢٣ شخص مؤخراً في تشرين الأول/أكتوبر، يتجاوز مجموع النازحين الآن بسبب الجفاف والنزاع في عام ٢٠١٧ المليون، وتقل أعمار ثلثي هذا العدد عن ١٨ عاماً. وبذلك يتجاوز العدد المقدَّر للنازحين في الصومال مليوني شخص. كما تدهورت المؤشرات الإنسانية في مستوطنات النازحين، ويرجع ذلك أساساً إلى الاكتظاظ. وفي الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال بعض الشركاء، بتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية لـ ٩٧٤ ٣٨ من النساء النازحات اللواتي هنّ في سن الإنجاب، وشملت عمليات الولادة المأمونة والإحالات الطبية وخدمات الرعاية السابقة للولادة ومنع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل.

٦٩ - واستمرت حالات الإسهال المائي الحاد/الكوليرا المشتبه بها في التراجع من ذروة بلغت ٣٠٦ ٥ حالات في حزيران/يونيه إلى ٩٣ حالة في آب/أغسطس، ولم يُبلغ عن أي حالات وفاة متصلة بها منذ آب/أغسطس. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر، أُبلغ عن وقوع ٤٢٦ ٧٨ حالة من حالات الإسهال المائي الحاد/الكوليرا و ١٥٩ ١ حالة وفاة في ٥٥ مقاطعة ضمن ١٩ منطقة في جميع أنحاء الصومال. وشملت نسبة ٥٨,٨ في المائة من هذه الحالات أطفالا دون سن الخامسة.

٧٠ - وقدمت الجهات المانحة منذ بداية عام ٢٠١٧ أكثر من ١,٢ بليون دولار من أجل منع حدوث المجاعة. وحتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام ٢٠١٧، التي تلتمس مبلغ ١,٥ بليون دولار، مبلغ ٨٨٢ مليون دولار (٥٩ في المائة)، مما ترك ثغرة في التمويل بلغت ٦١٨ مليون دولار. وقُدِّم مبلغ إضافي قدره ٣٠٨ ملايين دولار خارج خطة الاستجابة الإنسانية. وإضافة إلى إعداد الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، عمل الشركاء في المجال الإنساني عن كثب من أجل وضع التقييم الخاص بالاحتياجات الناجمة عن تأثير الجفاف وإطار الإنعاش والقدرة على الصمود، اللذين طلبتهما الحكومة الاتحادية من أجل كفالة عدم تحول الجفاف المقبل إلى مجاعة.

٧١ - ولا تزال بيئة العمل في الصومال بيئة صعبة. فقد شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧ تزايد أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. وأثرت أكثر من ١٣٠ حادثة من الحوادث العنيفة سلباً في عمل المنظمات الإنسانية، حيث قتل ١٥ عاملا من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأصيب ٣٠ وتعرض ٣ لاعتداء جسدي و ١٧ للاعتقال والاحتجاز المؤقت واختطاف ٣٠ وتعرض واحد منهم إلى محاولة اختطاف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير: لقي ٧ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية حتفهم وأُصيب ٢٠ آخرون بجروح في الهجوم الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مقديشو؛ وقُتل موظفان يعملان لصالح منظمات إنمائية؛ وأُبلغ عن وقوع ١١ حالة اختطاف بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر؛ وأُطلِق سراح ٣ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٧٢ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في المواقع التالية في الصومال: بوصاصو وبيدوا وبلد وين ودولو وغاروي وغالكعيو وكسمايو ومقديشو وهرجيسا. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر، كان هناك ٤٨٦ موظفاً دولياً و ١ ١٧٥ موظفاً وطنياً من موظفي الأمم المتحدة منتشرين في جميع أنحاء الصومال.

٧٣ - ويجري تقييم لمستويات المخاطر الأمنية بالنسبة لمنطقة مطار مقديشو الدولي التي تشرف على حمايتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تنفيذ التدابير الموصى بها لتخفيف المخاطر من أجل تحسين مستويات الأمان والحماية بالنسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة داخل المطار. وهناك مشاريع مماثلة جارية في بيدوا وبيليتوين وكسمايو. وأجرت الأمم المتحدة تمرين المحاكاة السنوي لمواجهة الأزمات يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونُقل التدريب المتعلق بنُهُج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية الموجَّه لأفراد الأمم المتحدة العاملين في الصومال من نيروبي إلى مقديشو، وأُجريت الدورة الأولى بنجاح في مقديشو في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر.

ثامنا - ملاحظات

٧٤ - في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر، شهد الصومال انتكاسات سياسية وأمنية مثيرة للقلق كشفت، بالتزامن مع الأزمة الإنسانية السائدة، عن هشاشة التقدم المحرز حتى الآن وعن حجم التحديات المقبلة التي تواجهها عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. ورغم هذه التحديات، أظهرت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تصميماً قوياً على تجاوز خلافاتهما

من خلال الحوار. وأهيب بجميع الشركاء الدوليين إلى مضاعفة جهودهم لدعم القيادة الصومالية، على نحو منسق ومستمر، وكذلك خدمة للمصلحة الكبرى للصومال وشعبه. فقد كانت الهجمات المروعة التي وقعت في مقديشو في تشرين الأول/أكتوبر مثالا على إمكانية عكس اتجاه المكاسب السياسية والأمنية المتحققة بشق الأنفس في الصومال. وهذا الوقت ليس بالوقت المناسب لنا كي نتوانى عن العمل.

٧٥ - وخطة الحكومة الاتحادية هي خطة جيدة وقد أُنجز الكثير منها. بيد أن الثقة المتبادلة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أمرٌ لا بد منه لأجل ما يلي: تحسين الأمن وحل النزاعات؛ وتوليد الإيرادات وتقديم الخدمات؛ وتعزيز المساءلة على الصعيدين السياسي والمالي؛ والتصدي للفقر والتبعية. وإجراء مشاورات منتظمة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أمرٌ بالغ الأهمية. وكان الاجتماع المعقود بين الطرفين في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر دليلا على الالتزام بتحقيق تعاون أوثق ووجوب تعزيز عملية الحوار هذه. وأنا أدعو الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد إلى معالجة المسائل المتبقية بطريقة شفافة من خلال الوسائل القانونية، مع احترام الدستور المؤقت للصومال.

٧٦ - ويلزم تجديد الجهود من أجل إحراز تقدم في عملية مراجعة الدستور وتعزيز النظام الاتحادي. وأرحب بتوقيع مذكرة التفاهم والاتفاق على خريطة الطريق الموحدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشكل إحراز التقدم في مراجعة الدستور، على نحو شامل للجميع، أمراً أساسياً لمواصلة بناء الدولة في الصومال، بما في ذلك توزيع السلطات وتقاسم الإيرادات والموارد وإضفاء الطابع الرسمي على الدولة. ومن شأنه أيضاً إرساء الأُسُس لإجراء انتخابات شاملة على أساس مبدأ صوت واحد لكل شخص في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١. وأدعو الحكومة الاتحادية إلى المضي قُدُماً بعملية مراجعة الدستور بجدية، بما فيها عقد المؤتمر الدستوري الوطني الذي تأخر انعقاده.

٧٧ - ولا تزال حركة الشباب تشكل خطراً كبيراً يهدد الأمن في الصومال والمنطقة دون الإقليمية. ولقد شعرت بصدمة وحزن عميقين إزاء حجم وتأثير الهجمات التي وقعت في مقديشو يومي ١٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأُدين بشدة هذه الهجمات وأقف مع الصومال في كفاحه المستمر ضد الإرهاب. وأشعر بالجزع حيال الإصابات بين المدنيين الناجمة عن الهجمات العشوائية التي تواصل استهداف المدنيين، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وموظفو الخدمة المدنية والعاملون في مجال تقديم المعونة والصحفيون. وأُثني على روح الوحدة التي أبدتها الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في مواجهة الخطر الذي يشكله المتطرفون.

٧٨ - ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للأمن، بينما يبني الصومال قدرات مؤسساته الأمنية بدعم من الشركاء. وسيشكل النقل التدريجي والمنظم للمسؤوليات على أساس الأوضاع القائمة إلى المؤسسات الأمنية الصومالية مرحلة هامة في عملية بناء الدولة في الصومال. وفي إطار النَهج الأمني الشامل، ينبغي تنسيق إنشاء جيش وطني وشرطة وطنية قويين ومقبولين وخاضعين للمساءلة بتكلفة ميسورة في الصومال. وينبغي أن تجري هذه العملية بقيادة الصومال وبدعم من الشركاء الدوليين في جهد متسق.

٧٩ - وأدعو الحكومة الصومالية أن تقوم، بدعم من الشركاء الدوليين الرئيسيين في مجال الأمن ومن الأمم المتحدة، بوضع خطة واضحة لتحقيق الأمن في البلد، الأمر الذي من شأنه تيسير نقل المسؤوليات

الأمنية الرئيسية على أساس الأوضاع القائمة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصـــومالية. ويمثل تقييم التأهب العملياتي أحدث تقييم أُجري للجيش الوطني الصـــومالي وأكثرها نزاهة وموثوقية. وتُمكِّن نتائج هذا التقييم، ونتائج التقييمات المماثلة للشرطة الصومالية، من تحسين الفهم وسبل التنســيق في مجال بناء القطاع الأمني الصـــومالي وإصـــلاحه عملا بميثاق الأمن المتفق عليه في أيار/مايو بما يتمشـــى مع الاتفاق على هيكل الأمن الوطني. وتشـــمل الأولويات الفورية الاتفاق على توزيع الأفراد العسـكريين في جميع أنحاء الصـومال وإحراز تقدم بشـأن إدماج أفراد الأمن الحاليين في مؤسـسـات أمنية اتحادية ودون اتحادية خاضعة للمساءلة.

٨٠ - ولئن كنت أشـــعر بالتفاؤل إزاء التزامات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـــومال في تعزيز الامتثال لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني داخل إطار ســـياســـة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فلا يزال يساورني القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ التوصيات المتفق عليها خلال الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتعزيز التدابير والآليات اللازمة لمنع وقوع الانتهاكات والتصدي لها في سياق العمليات العسكرية. وأدعو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء إلى دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الامتثال. وأُهيب أيضـاً بالحكومة الاتحادية أن تكفل وجود آليات فعالة في كيانات الجيش الوطني الصـومالي المسـتفيدة من دعم الأمم المتحدة من أجل التخفيف من حدة المخاطر المحتملة للانتهاكات. وتمشياً مع نقل المسؤوليات على أسـاس الأوضـاع القائمة، يجب وضـع التركيز بقدر أكبر على التدابير المتخذة لمنع وقوع الانتهاكات والتصـــدي لها في صـــميم المناقشـــات المتعلقة بالنقل التدريجي للمســـؤوليات من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المؤسسات الأمنية الصومالية.

٨١ - وأرحب بالاختتام الناجح للانتخابات الرئاسية المتأخرة في ''صوماليلاند'' في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من وقوع اضـطرابات طفيفة، فإن التصـويت السـلمي وقبول النتائج يشـكلان مثالا آخر على التزام ''صوماليلاند'' الراسخ بالعمليات الديمقراطية. وأُهيب بالإدارة الجديدة أن تواصل عملية إرســـاء الديمقراطية في ''صـــوماليلاند'' عن طريق احترام الجداول الزمنية الدســـتورية وإجراء الانتخابات البرلمانية دون تأخير. ويحدوني الأمل في أن تعيد ''صـوماليلاند'' وحكومة الصـومال الاتحادية الآن إحياء حوارهما المتوقف، الأمر الذي سـبق لكلتيهما أن أعربتا عن اسـتعدادهما للقيام به. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم لهذه العملية.

٨٢ - وفي حين تم تجنب وقوع أســـوأ الاحتمالات، فإن خطر المجاعة لا يزال قائماً في الصـــومال. وما زلت أشـــعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنســـانية، بما في ذلك تفاقم انعدام الأمن الغذائي وزيادة ســـوء التغذية والنزوح واستمرار النزاع وانعدام الأمن، الأمر الذي لا يزال يعوق إيصـال المسـاعدة المنقذة للحياة. وأرحب بمواصـــلة الدعم الســـخي الذي يقدمه المجتمع الدولي للمجتمعات المحلية المتضـــررة من الجفاف وأُهيب بالجهات المانحة أن تســـتمر في عملها. ويجب أن نســـعى إلى الحفاظ على المســـتوى الحالي من المساعدة الإنسانية للحيلولة دون حدوث مجاعة. وأرحب أيضاً بوضع التقييم الخاص بالاحتياجات الناجمة عن تأثير الجفاف، بقيادة الحكومة الاتحادية وبمشـاركة اسـتباقية من الولايات الأعضـاء في الاتحاد، وذلك لإثراء وتحديد إطار الإنعاش والقدرة على الصـــمود، الذي يهدف إلى بناء القدرة على الصـــمود داخل المجتمعات ويساعد على إيجاد الحلول الإنمائية الكفيلة بمعالجة دورة الجفاف. وستتم مواءمة الإطار بصورة وثيقة مع خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ لضمان تكامل النُهُج مع بعضها.

٨٣ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في التنمية على دعمهم المستمر لعملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال. ويتعين علينا أن نواصل تعزيز تعاوننا في مسعانا إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبقوات الأمن الصومالية لتضحياتهما المستمرة في الصومال من أجل تحقيق السلام والاستقرار على الأمد الطويل في البلد وخارجه.

٨٤ - وأود أن أُحيي ذكرى فايزة محمد الشيخ محمود، موظفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ضحت بحياتها خدمة لتعزيز قضية السلام والاستقرار في الصومال وأتقدم بخالص تعازيَّ إلى أسرتها. وأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، مايكل كيتنغ، وإلى نائبيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملين في الصومال لما يقومون به من عمل شاق ومتواصل في ظل ظروف بالغة الصعوبة.